

Distr.: General
12 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سكينر - كلي أرينالس (غواتيمالا)
فيما بعد: السيد براكيوتي (نائب الرئيس) (موناكو)

المحتويات

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصنّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-17024 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/73/69-E/2018/47 و A/73/287 و A/73/293)

١ - السيدة شاترجي (رئيسة فرع المحيطات والمناخ، في شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/73/293) وتقريره عن الأنشطة المنفذة خلال السنة الدولية للبقول، ٢٠١٦ (A/73/287)، وقالت إن التقريرين يؤكدان الدور المحوري للأمن الغذائي والتغذية المتوازنة في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والعديد من الأهداف الأخرى، ويحثان في السبل التي تعمل من خلالها الحكومات الوطنية والمؤسسات العالمية والجهات المعنية على إعادة تنظيم تفكيرها الاستراتيجي حول تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢ - وتابعت قائلة إنه يبدو أن نسبة الجوع في العالم آخذة في الارتفاع مرة أخرى بعد انخفاضها لفترة طويلة؛ ففي عام ٢٠١٧ كان واحد من كل تسعة أشخاص تقريباً يعاني من نقص التغذية. ولم يتضح بعد ما إذا كانت هذه الحالة تعكس انحرافاً حاداً وإن كان مؤقتاً. وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام أمن غذائي بلغ حد الأزمة في جنوب السودان والصومال وشمال شرق نيجيريا واليمن بمقدار خمسة ملايين شخص في عام ٢٠١٨ على الرغم من الاستجابة الإنسانية الهائلة، التي تكتسي أهمية بالغة لتفادي المجاعة وإنقاذ الأرواح، إلا أنها لا تكفي وحدها للتصدي للأسباب الجذرية.

٣ - وأشارت إلى أن سوء التغذية المزمن يتخذ أشكالاً مختلفة، منها التقزم، الذي تتراجع معدلات الإصابة به إلا أنه لا يزال يصيب واحداً من بين كل خمسة أطفال دون سن الخامسة، ويترك آثاراً خطيرة ودائمة. واعتبرت أن ظاهرة فرط الوزن والسمنة الناتجة في قسم كبير منها عن النظم الغذائية غير الصحية آخذة في التزايد، إذ يصنّف نحو ١,٣ بليون شخص على أنهم يعانون من فرط الوزن ويعاني ٦٠٠ مليون شخص من السمنة. ويشير عدد من العوامل إلى أن بؤادر "تحول في النظم الغذائية" تلوح في الأفق، وتستدعي العمل بصورة عاجلة لعكس اتجاهها من أجل كفالة حياة صحية والحيلولة دون وقوع العديد من الأمراض غير المعدية.

٤ - ورأت أن من بين الأمور التي تسهم في الاتجاهات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي الممارسات الزراعية غير المستدامة، واستنفاد

التنوع البيولوجي، وبطء الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على التنوع الوراثي في الحياة النباتية والثروة الحيوانية، والمعوقات التي تعترض حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الأراضي وغيرها من الموارد، ومسائل سلامة الأغذية. ومن الواضح أن النجاحات التي تحققت بشق الأنفس في تحسين الأمن الغذائي والتغذية تتعرض للخطر من جراء عوامل متعددة، وأن أي تراجع في ما أحرز من تقدم طويل الأمد يقلص احتمالات القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠.

٥ - وذكرت أن التقرير الوارد في الوثيقة A/73/293 يشدد على أهمية معالجة أوجه الترابط التي يتسم بها الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، حيث يرتبط تحقيقه ارتباطاً وثيقاً بالأبعاد الرئيسية الأخرى للتنمية المستدامة. ومع ذلك، فلا تترتب على جميع أوجه الترابط نتائج تعود بالنفع المتبادل. ومن الأهمية بمكان تحديد وتسوية المقايضات المحتملة فيما بين غايات الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك فيما بين مختلف أبعاد الاستدامة التي ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي.

٦ - ورأت أنه مع نمو السكان والاقتصادات، سيكون للدور الذي تضطلع به الزراعة المستدامة والحراجة ومصائد الأسماك أهمية متزايدة في تلبية الطلب المتزايد. وفي العديد من الأرياف، فإن عدم الاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة في ملكية الأراضي، ولا سيما النساء والسكان الأصليون، وعدم حماية هذه الحقوق يوضحان السبب الكامن وراء تعرّض بعض الناس للجوع أكثر من غيرهم. واعتبرت أن ذلك يمثل فرصة ضائعة، لأن تلك الجهات الفاعلة هي عوامل رئيسية للتغيير وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والنمو الاقتصادي الشامل المولد للعمالة.

٧ - ومضت قائلة إن للتنوع البيولوجي الزراعي أهمية حاسمة لضمان قدرة نظم الإنتاج الزراعي على الصمود وتكيفها مع تغير المناخ. وقد وضع أكثر من ٣٠ بلداً سياسات عامة تدعم اعتماد نهج قطاعية متكاملة على الصعيد الوطني، وتساعد على تعزيز اعتماد الممارسات الزراعية البيئية، التي تعد إحدى وسائل إحداث تحول في نظم الأغذية مع القيام في نفس الوقت بحماية البيئة والصحة البشرية والتغذية. وأشارت في هذا الصدد إلى ضرورة أن يشمل الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة الأهداف المتصلة بنوع الجنس، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، والحد من اللامساواة، والأراضي، والنظم الإيكولوجية، والشراكات.

تخلفا عن سائر القطاعات من حيث حصتها من الإنفاق الحكومي وإسهامها في الناتج الاقتصادي الإجمالي. ورأت أن عدم إمكانية الحصول على ائتمان ميسور التكلفة يطرح مشكلة خاصة للمزارعين الذين يواجهون فارقا زمنيا بين الإنفاق على زراعة المحاصيل أو تربية الحيوانات وتحقيق الإيرادات من بيع منتجاتهم. وذكرت أن مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية تقر بأن احترام حقوق الإنسان هو نقطة البداية لتحديد السبل الكفيلة بجعل الاستثمار المسؤول في الزراعة ونظم الأغذية يساهم في الأمن الغذائي والتغذية. ويقوم برنامج مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بإيصال التمويل إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لبناء قدرتهم على التكيف من أجل تحمل الصدمات المناخية واستيعابها والتعافي منها.

١٢ - واسترسلت قائلة إن بالإمكان تحسين الأمن الغذائي من خلال نظام تجاري مفتوح قائم على القواعد، تكون اتفاقات منظمة التجارة العالمية جزءا لا يتجزأ منه. ويمثل الاتفاق بشأن الزراعة مبادرة لإجراء عملية إصلاح متعددة الأطراف للتجارة في المنتجات الزراعية بغية إنشاء نظام زراعي منصف وموجه نحو السوق. وأوضحت أن التقرير يشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإقامة الشراكات، لأن تحقيق هذه الأمور يمثل وسيلة فعالة للدهوض بالتقدم الذي تقوده البلدان نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، إذ إن من الأهمية بمكان حشد الخبرات والتكنولوجيات والابتكارات والموارد المالية الموجودة بالفعل في البلدان النامية. ولا يزال لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار أهمية رئيسية في هذا الصدد. ويمكن أن تؤدي الزراعة الدقيقة إلى تحسين الممارسات الزراعية من خلال الجمع بين عدد من التكنولوجيات الذكية، كما يمكن أن تساعد زيادة توافر البيانات الآنية على وضع سياسات وتقديم دعم حكومي بما يحقق قدرا أكبر من الاستجابة.

١٣ - وقالت إنه لن يتم القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠ إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية؛ ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة الزخم وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع، وتحسين التغذية، وبناء زراعة ونظم غذائية مستدامة. وترد في الفقرة ٧٣ من التقرير المتضمن في الوثيقة [A/73/293](#) مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة.

٨ - وأوضحت أن الكوارث تؤثر على كافة أبعاد الأمن الغذائي. ورأت أن تغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا للتهديدات القائمة التي تتصل بالأمن الغذائي والجوع والتغذية. فهو يؤثر بصورة غير متناسبة على الفئات الأكثر ضعفا، إضافة إلى أنه يجعل الظواهر الجوية القصوى أكثر تواترا وشدة، ويؤدي إلى ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وشح المياه، ويصبح الوصول إليها أكثر مشقة، ويصير تحقيق زيادات في الإنتاجية الزراعية أمرا عسير المنال، وينطوي كل ذلك على احتمالات اشتداد النزاعات على موارد تزداد ندرة وقد يؤدي إلى أزمات إنسانية جديدة وموجات هجرة وتشرد جديدة. واعتبرت أن ذلك يقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بالمناخ. وذكرت أن بعض الجهود بُذلت بالفعل في هذا الاتجاه. فقد أُحرز تقدم في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في مجالي الزراعة الذكية مناخيا والتخفيف من آثار تغير المناخ.

٩ - وتابعت قائلة إن الإجهاد المائي يعيق استدامة الموارد الطبيعية ويعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يضرّ بشكل غير متناسب بأشد الفئات حرمانا. ويدعو الإطار العالمي للعمل من أجل مواجهة ندرة المياه في الزراعة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة في مواجهة تغير المناخ، نظرا لكون الزراعة أكثر القطاعات استخداما للمياه ولتزايد الطلب على الغذاء مع ازدياد عدد سكان العالم. ويؤثر الإجهاد المائي أيضا على مصائد الأسماك، لأنها معرضة بشدة لآثار التدهور البيئي وتغير المناخ والصيد المفرط. واعتبرت مبادرات من قبيل المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والشراكة العالمية من أجل التربة، أمثلة على كيفية عكس اتجاهات انخفاض الإنتاجية بسبب تدهور الأراضي. وذكرت أن التقرير يورد مزيدا من الأمثلة على الالتزامات العالمية والمبادرات الإقليمية.

١٠ - وأفادت أنه منذ إعلان السنة الدولية للبقول في عام ٢٠١٦، تعزز الوعي بأهمية البقول في جميع أنحاء العالم، وازدادت المعرفة بكيفية إسهامها إلى حد كبير في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ من خلال محتواها الغذائي والإمكانية الاقتصادية للحصول عليها وفوائدها الصحية ودورها في التخفيف من آثار تغير المناخ.

١١ - وقالت إن الاستثمار يكتسي أهمية بالغة في تحسين الإنتاجية الزراعية، ويجب أن يستهدف الفئات التي هي في أمس الحاجة إليه، وذلك وفقا لما ورد في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. بيد أن الزراعة تزداد

الجوع خلال السنوات الثلاث الماضية، والزيادة الهائلة في انعدام الأمن الغذائي الذي بلغ حد الأزمة أو ما هو أسوأ من ذلك في البلدان المتضررة، في جملة أمور، من النزاعات والعوامل البيئية والتقلب المفرط في أسعار المواد الغذائية، تشعر مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق بالغ لأنه من غير المرجح أن يؤدي المعدل الحالي للتقدم نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق غاياته في العديد من مناطق العالم. وأكد أن القضاء على الفقر والجوع بكافة أبعادهما يمثل الأولوية العليا لأهداف التنمية المستدامة. وذكر أن حوالي ٨٠ في المائة من أشد السكان فقرا يعيشون في المناطق الريفية ويعتمد معظمهم على الزراعة لكسب رزقهم، بيد أن مستويات الإنتاج والدخل لديهم غالبا ما تكون غير كافية للحد من الفقر أو الجوع.

٢٢ - وأشار إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين متفقة على أن القضاء على الفقر يتطلب زيادة مستويات الدخل في الأرياف وزيادة الإنتاجية على نحو مستدام، وأن من الضروري زيادة الاستثمار من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية. ومضى يقول إن التقدم المحرز فيما يتعلق بحشد وسائل تنفيذ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة لا يزال غير كاف، ويجب معالجة ذلك على وجه السرعة. وتشدد المجموعة على التحدي الذي تواجهه كافة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في التعامل على نحو شامل مع أوجه الترابط المعقدة القائمة بين الأمن الغذائي والتغذية والتحول في الأرياف والزراعة المستدامة من جهة وسائر أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، وعلى ضرورة تعزيز السياسات والبرامج الوطنية المتكاملة، وتشجيع تبادل المعارف وإقامة الشراكات من أجل تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٣ - واعتبر أن الزراعة تظل القطاع المهيمن من حيث الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة في العديد من البلدان النامية. وأشار إلى ضرورة إيجاد نظام تجاري مفتوح قائم على القواعد من أجل تهيئة بيئة عالمية أكثر ملاءمة للأمن الغذائي والزراعة المستدامة، بما يجعل الغذاء أوفر كماً وأيسر تكلفة.

٢٤ - السيدة خيني (ميانمار): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأشارت إلى أن العالم يعاني من نقص الأغذية، وأن الجوع أخذ في التزايد مرة أخرى، وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أنه سيتعين زيادة الإنتاج الغذائي العالمي بمعدل ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ لإطعام سكان العالم الذين سيبلغ عددهم ٩,١ بلايين نسمة. وقالت إنه بالنظر إلى النكسات

١٤ - السيد العشماوي (مصر): طلب مزيداً من المعلومات عن التحديات التي تواجهها البلدان النامية في استخدام التكنولوجيا الدقيقة، وسأل عما إذا كانت هذه التحديات تتعلق بإمكانية الوصول أو التكلفة أو التكيف أو القدرات.

١٥ - السيدة شاترجي (رئيسة فرع المحيطات والمناخ، في شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إن تلك الأمور تمثل تحديات حاسمة وردت بالتفصيل في التقرير الصادر عن شركة CB Insights بشأن مستقبل الغذاء، وقد أبدت الشركة استعدادها لموافاتها بهذا التقرير.

١٦ - السيدة بولاجي (نيجيريا): قالت إن الإشارات إلى نيجيريا في التقريرين تدل على أن الأمم المتحدة قد أحاطت علماً بما يحدث في بلدها. وسألت عن العوامل التي يمكن أن تكون قد أدت إلى تفاقم سوء التغذية في شمال شرق نيجيريا، وطلبت مقترحات بالإجراءات الممكنة اتخاذها على الصعيد الوطني بالتعاون مع الأمم المتحدة وأصدقاء نيجيريا للتصدي لسوء التغذية في تلك المنطقة.

١٧ - السيدة شاترجي (رئيسة فرع المحيطات والمناخ، في شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إنها ستحيل ذلك السؤال إلى الوكالات العاملة في الميدان التي تتخذ من روما مقراً لها، والتي يرجح أنها أقدر على إعطاء إجابة أكثر تماسكاً.

١٨ - السيد مارتينيز سوغاستي (باراغواي): طلب مزيداً من المعلومات عن النتائج الرئيسية المتعلقة بأوجه الترابط مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي سيكون لها تأثير على إمكانية تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة.

١٩ - السيدة شاترجي (رئيسة فرع المحيطات والمناخ، في شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إنه يمكن أن يكون للهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة أهمية حاسمة في الحد من سوء التغذية. وذكرت أن التقرير يشير إلى بعض أوجه الترابط مثل المياه والصحة والصرف الصحي؛ وأضافت أن منبر معارف التنمية المستدامة يتضمن فرعاً يعنى بأوجه الترابط، ويمكن الاطلاع فيه على مزيد من التفاصيل.

٢٠ - الرئيس: دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

٢١ - السيد العشماوي (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه في ضوء زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من

وذكرت أن اجتماعا وزاريا خاصا للرابطة بشأن العمل المناخي قد عقد في عام ٢٠١٨ من أجل تحفيز العمل على الصعيد الإقليمي. وأردفت قائلة إنه يجري وضع الصيغة النهائي للخطة الاستراتيجية للرابطة بشأن البيئة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، وقد أنشئت مؤسسات وأطر أخرى في مجالات منها إدارة المحاصيل والتربة، والزراعة الدقيقة، وإدارة مخاطر الكوارث.

٢٩ - السيد ليغويا (مالوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن من دواعي القلق أن مستويات الجوع في العالم ما فتئت تتزايد خلال السنوات الثلاث الماضية. وأوضح أن الفئات الضعيفة من السكان في أقل البلدان نموا هي من بين أكثر الفئات تضررا؛ وينتمي ٣٣ بلدا من البلدان الـ ٥١ التي تواجه انعدام الأمن الغذائي إلى فئة أقل البلدان نموا، ويبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو ٨٢ مليون نسمة. وأردف قائلا إن ما يقرب من ربع السكان في تلك البلدان يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد ويعانون من نقص التغذية، إضافة إلى أن الفئات الضعيفة من السكان في جنوب السودان والصومال وشمال شرق نيجيريا واليمن تواجه خطر المجاعة. ولا تزال مستويات التقرم مرتفعة جدا. ولذلك اعتبر أن من الضروري زيادة الشراكات والتعاون من أجل تحقيق المهدفين ١ و ٢ من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

٣٠ - وأضاف أن تغير المناخ يظل أحد أهم أسباب انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وقد كان له أثر مدمر على سبل كسب الرزق في أقل البلدان نموا. ويمكن أن يفاقم الاحتار العالمي من سوء التغذية، ويحد من توافر المغذيات وجودة الغذاء. وأشار إلى أن التقرير الخاص الصادر في عام ٢٠١٨ عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن آثار الاحتار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية يؤكد على أن تغير المناخ يؤثر على الأمن الغذائي والتغذوي من خلال آثاره على مدى توافر الغذاء وجودته وإمكانية الحصول عليه وتوزيعه. وأكد أنه من خلال الاستثمار المناسب، يمكن أن يساعد إدكاء الوعي بين المزارعين بالتكنولوجيات الجديدة المستخدمة للحفاظ على العائد مثل النظم الذكية مناخيا لإنتاج الأغذية وتوزيعها، بالإضافة إلى استراتيجيات وسياسات التكيف القوية، على إتاحة خيارات زراعية مستدامة.

٣١ - وأوضح أن معظم المزارعين في أقل البلدان نموا هم من صغار منتجي الأغذية، والعديد منهم من النساء المعرضات بشدة لتأثير الصدمات البيئية وصددمات الأسعار والشديدة التأثير بهذه الصدمات. وذكر أن ما حدث في السنوات الأخيرة من عدم كفاية الغذاء

الحالية في الأمن الغذائي العالمي، فإن الزخم الحالي لا يكفي لتحقيق عالم خال من الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك فإن من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة وتعزيز الشراكات.

٢٥ - واعتبرت الاستثمار في الزراعة أمرا حيويا لزيادة الإنتاج الغذائي، لكنه ليس علاجاً لجميع المشاكل. ورأت أن الأمن الغذائي المستدام يتطلب اتباع نهج أكثر شمولية، ابتداء من التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفقر، وانتهاء عند تطوير زراعة ونظم غذائية مستدامة. وأوضحت أن من بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا كبريات الدول المنتجة للأرز والمنتجات الزراعية الأخرى على مستوى العالم، ولكنها تواجه انعدام الأمن الغذائي وتهديدات مستمرة بسوء التغذية نتيجة التحديات البيئية والمناخية وتناقص الموارد الطبيعية والتوسع الحضري.

٢٦ - واسترسلت قائلة إنه في ضوء التوقعات بزيادة عدد سكان الرابطة من ٦٥٠ مليون نسمة إلى ٨٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٥، فهي ماضية قدما في تنفيذ خطة الجماعة الاقتصادية التابعة للرابطة لعام ٢٠٢٥ من أجل تلبية الطلب المتزايد من خلال الإنتاج الغذائي المتوازن، وكفالة جودة الأغذية والقدرة على تحمل تكاليفها، ومواجهة التحديات الأخرى ذات الصلة. وأفادت بأن اعتماد الخطة الاستراتيجية لتعاون الرابطة في مجال الأغذية والزراعة والحراجة (٢٠١٦-٢٠٢٥) قد أدى إلى إحراز تقدم في مجالات منها الأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، والتغذية، ومواءمة المعايير الزراعية، وتيسير التجارة. وقد اعتمد قادة الرابطة في عام ٢٠١٧ إعلانا بشأن القضاء على كافة أشكال سوء التغذية.

٢٧ - وأوضحت أن الإطار الإقليمي لتطوير التكنولوجيا في قطاعات الغذاء والزراعة والحراجة الذي وضعته الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الرابطة يسعى إلى زيادة الاستثمار التعاوني في مجالات تطوير التكنولوجيا المستدامة واعتمادها ونشرها على امتداد سلسلة القيمة. وذكرت أن التعاون في قطاع الحراجة يتعزز تدريجيا، وقد وضعت مؤشرات منقحة للإدارة المستدامة للغابات المدارية. كما أحرز تقدم كبير في قطاع مصائد الأسماك، ولا سيما فيما يتعلق بتشجيع الممارسات الجيدة لتربية الأحياء المائية واستخدام موارد مصائد الأسماك وإدارتها على نحو مستدام.

٢٨ - وبيّنت أنه يمكن لتغير المناخ أن يفاقم التهديدات التي تحرق بالأمن الغذائي والتغذية. وأضافت أن منطقة الرابطة معرضة بدرجة كبيرة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر والأحوال المناخية القصوى.

أكثر من ٦٠ في المائة من الأغذية التي تستهلكها، ومن المتوقع أن يزداد مجموع الواردات في حال فشل الجهود المبذولة حالياً لمعالجة اختلال التوازن. وقال إن استخدام المنيهوت المنتج محلياً كبديل لمنتجات القمح والذرة المستوردة هو أحد التطورات الواعدة؛ ويدعو فريق عامل إقليمي معني بالمنيهوت، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وكيانات أخرى، إلى زيادة الاستثمار في إنتاج المنيهوت.

٣٥ - وقال إن الجماعة الكاريبية تدرك أن الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية كلها أمور تشكل عناصر رئيسية للقضاء على الفقر. فالحصول على الغذاء مرتبط بالفقر الذي ما فتئ يزداد في العديد من بلدان المنطقة. ففي نصف الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، يعيش أكثر من ٣٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر. وبمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة والجهات الشريكة الأخرى، تشجع الحكومات الإقليمية على مشاركة الشباب في الزراعة عن طريق مبادرات مثل التدريب على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاستثمار المالي، باعتبار ذلك عاملاً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي.

٣٦ - ورأى أنه لا يمكن التصدي للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي من دون إقامة نظام تجاري مستند إلى قواعد ومفهوم غير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف لتعزيز التنمية الزراعية والرفية في البلدان النامية. وقال إن الجماعة الكاريبية تضم صوتها إلى النداء الذي يدعو إلى وضع استراتيجيات عاجلة على جميع المستويات من أجل تشجيع المشاركة الشاملة للمزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وتعاون الجهات الشريكة لازم أيضاً لإنهاء صيد الأسماك غير القانوني في المنطقة الاقتصادية الخالصة للجماعة الكاريبية، الذي يستنزف تنوع الأرصدة السمكية وحجمها بوتيرة سريعة. وتواجه الجماعة الكاريبية تحديات وخيمة فيما يتعلق بآثار تغير المناخ وأوجه الضعف إزاء الصدمات الخارجية، بما في ذلك تخفيف المخاطر المرتبطة بالمصارف الإقليمية وإدراج تلك المصارف في القائمة السوداء، وارتفاع أعباء الديون. ولكن هناك أمل أيضاً لأن الجماعة الكاريبية تدرك ما ينبغي القيام به، بمساعدة الجهات الشريكة الدولية، من أجل إرساء الأسس لإيجاد حلول مستدامة للتحديات التي تواجه التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.

٣٧ - السيدة زاهر (مليديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية يتعرضان لتهديد خطير جراء تغير المناخ، والتدهور

والتغذية للأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ والمخاطر الطبيعية والنزاعات والعنف في أقل البلدان نمواً قد طرح تحدياً لا يمكن لأقل البلدان نمواً أن تتغلب عليه وحدها بالنظر إلى محدودية قدراتها المؤسسية ومواردها المالية. ولذلك فإن تعزيز الشراكات العالمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتلك البلدان. ويمكن للشراكات مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز نقل التكنولوجيا، وتبادل أفضل الممارسات، والحصول على تمويل مبتكر للأرياف، وبناء القدرات.

٣٢ - السيد تن - باو (غيانا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الآثار المدمرة لتغير المناخ، مثل ازدياد وتيرة العواصف المدارية وحالات الجفاف والفيضانات واشتداد حدتها تعرض البنية التحتية الزراعية في المنطقة وأمنها الغذائي والتغذوي لتهديد مستمر. وأشار إلى أن بناء القدرة على التصدي لهذه الصدمات، بسبل منها اعتماد خطط مراعية للمناخ في مجال الزراعة وإدارة المياه، واستخدام البذور المقاومة للجفاف والسيول، والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، أصبح الآن غاية إنمائية رئيسية في إطار الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تشهد انخفاضاً في غالبية بلدان الجماعة الكاريبية على الرغم من أنها لا تزال تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي في مجال استخدام الأراضي وتوفر فرص عمل كثيرة في منطقة تعاني من معدلات بطالة مرتفعة. وترسي السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الكاريبية الأساس لتحويل القطاع الزراعي، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وتسعى إلى زيادة الصادرات الزراعية، وتلبية الطلب المحلي على الغذاء، وإقامة روابط مع القطاعات الأخرى، ولا سيما السياحة، وزيادة العمالة. وتقدم الجهات الشريكة الدولية، بما في ذلك معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة، الدعم للجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية لجعل منطقة البحر الكاريبي أول منطقة قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

٣٤ - وتابع قائلاً إن الطابع الحش للزراعة في معظم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، مع استثناءات محدودة، وأبرزها غيانا، حيث تتوفر المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة بكثرة، يعني أن توافر الغذاء يعتمد بصورة متزايدة على الواردات، مما يثبط عزيمة الموردين المحليين ويقوض التنمية الزراعية ويؤدي إلى زيادة استهلاك الأغذية المصنعة، الأمر الذي يسهم في ارتفاع مستويات السمنة والأمراض غير المعدية. وتستورد بلدان الجماعة الكاريبية جميعها تقريباً

البيئي، والأزمات الاقتصادية العالمية. فالعلاقة بين الأمن الغذائي والعمل المناخي واستدامة المحيطات تكتسي أهمية أكبر بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب ضعفها في وجه الصدمات الخارجية ومواردها المحدودة. ويمكن أن يسهم التغير السريع في درجات الحرارة وارتفاع مستويات الفيضانات أو الجفاف في انخفاض المحاصيل الزراعية وزيادة الحد من قدرات الإنتاج الغذائي المحلي.

٤١ - السيد هلال (المغرب): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات منسقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن شعور المجموعة الأفريقية بالقلق إزاء الاستنتاج الذي خلص إلى أن معدل التنفيذ الحالي لا يكفي لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة في أنحاء كثيرة من العالم، وأن معظم السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا سيظلون يعانون من سوء التغذية بعد عام ٢٠٣٠ ما لم يُعتمد نهج مختلف.

٤٢ - وتابع قائلاً إن الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة لا تزال تشكل مصدر قلق كبير في أفريقيا. وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي قد اتخذ عدداً من الخطوات لتحقيق الرؤية الزراعية للقارة، بما في ذلك في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، بهدف إنهاء الجوع بحلول عام ٢٠٢٥. وتتمتع أفريقيا بإمكانات زراعية هائلة، فهي تملك أكبر حصة من الأراضي الخصبة غير المزروعة في العالم، وتشهد وفرة في الموارد المائية، كما أنها قريبة من خطوط النقل والأسواق الإقليمية. وتشكل الطفرة في أعداد الشباب في القارة أيضاً فرصة ذهبية يتعين استغلالها.

٤٣ - وأعرب عن أسفه لأن مسألة عدم كفاية الاستثمار في الزراعة والحماية الاجتماعية لا تزال تحد من توافر الغذاء في أفريقيا. وقال إن القيود المفروضة على التجارة والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية تعيق أيضاً إمكانية حصول البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية على الموارد. ومن المهم كذلك معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، والثغرات التي تشوب البنية التحتية والطاقة، والموارد البشرية والقدرات المؤسسية، وإدماج المحصول الأفريقي في سلاسل القيمة العالمية. وقد التزمت الحكومات الأفريقية بتعزيز الاستثمار من خلال حشد الموارد من جميع المصادر، أي من القطاع العام والقطاع الخاص أو القطاعين معاً. وهناك حاجة أيضاً إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المسؤولة اجتماعياً والمستدامة بيئياً والمفيدة لصغار المزارعين المحليين.

٣٨ - وأضافت قائلة إن ارتفاع مستويات سطح البحر يؤدي إلى تسرب المياه المالحة، الأمر الذي يهدد الأراضي الزراعية الساحلية وإمدادات المياه العذبة. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها أراض زراعية ساحلية أيضاً تهديدات ناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تزداد شدتها وتوترتها وتدمر المحاصيل وتلحق الضرر بالإنتاج وبالبنية التحتية للنقل. ويؤدي تدهور صحة المحيطات إلى انخفاض فرص حصول هذه الدول على الغذاء المأمون والمغذي. وتتعرض الموارد البحرية للتهديد جراء التلوث البحري، وزيادة تآكل المحيطات، وصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويكرر تحالف الدول الجزرية الصغيرة دعوته إلى استخدام المحيطات والبحار وإدارتها بصورة مستدامة.

٣٩ - وتابعت قائلة إن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية هي بلدان مستوردة صافية للأغذية معرضة بشدة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية والإمدادات العالمية وكذلك ارتفاع تكاليف الاستيراد. وتسهم الأغذية المستوردة في ارتفاع مستويات سوء التغذية والأمراض غير المعدية مثل السكري وأمراض القلب والسمنة، وتلك الدول هي من بين الدول التي تشهد أعلى نسبة انتشار لهذه الأمراض في العالم. فبدون زيادة القدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث، وتحسين صحة المحيطات، وعكس مسار تغير المناخ، ستبقى التحديات المتعلقة بالغذاء والتغذية أحد الشواغل الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي تعمل على إعداد مبادرات رامية إلى التصدي لتلك التحديات، بسبل منها برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلا أن نقص التمويل لا يزال يشكل عائقاً كبيراً أمام إحراز تقدم.

٤٠ - وأشارت إلى ضرورة مواصلة تعميم مختلف الخطط لإدراك أوجه الترابط فيما بينها بصورة أكبر. فلا يمكن معالجة مسائل الزراعة بمعزل عن المسائل الأخرى ومن دون النظر في النظم الصحية، والأمن المائي، وتغير المناخ، وتدهور صحة المحيطات، وارتفاع تكاليف استيراد

- ٤٤ - وأضاف قائلاً إن البرامج التي اعتمدها القادة الأفارقة تبين تصميم القارة على تحفيز تنميتها. ووُصفت التنمية الزراعية والصناعية بأنها جزء أساسي من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وينتج القطاع الزراعي أكبر إمكانية للحد من الفقر وإيجاد فرص العمل، ولا سيما في صفوف الفئات الضعيفة من السكان الريفيين. وتشكل أزمات الأمن الغذائي المتكررة في أفريقيا دليلاً صارخاً على ضرورة بناء القدرة الأفريقية على الصمود في مواجهة التحديات المتصلة بالمناخ، من خلال اعتماد ممارسات ذكية مناخياً. وتدعو المجموعة الأفريقية إلى تضافر العمل من أجل استعادة النظم الإيكولوجية بوصفه العامل الرئيسي لضمان رفاه الفئات الضعيفة من السكان، واستعادة أفريقيا مركزها باعتبارها المصدر الصافي للمنتجات الزراعية في العالم.
- ٤٥ - السيد إسكالانتي آسبون (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة لا تزال ملتزمة بمواصلة تنفيذ خطة الجماعة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥ التي تتضمن توصيات واستراتيجيات، منها ما يتعلق ببرامج التغذية في المدارس، والتي تُستخدم وسيلة لضمان الامتثال لخطة عام ٢٠٣٠. وتدعو الجماعة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى مواصلة تعاونها مع بلدان المنطقة.
- ٤٦ - وأضاف قائلاً إن تطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية للسياسات البيئية الزراعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يمكن أن يساعد على حماية الموارد التي تشكل أساس الأمن الغذائي في المنطقة. وقبلت الجماعة عرض منظمة الأغذية والزراعة باستخدام المنبر المعني بالتنوع البيولوجي والزراعة والأغذية كأداة لتعزيز إدماج حفظ البيئة والتنوع البيولوجي في الزراعة وتربية الماشية والحراثة ومصائد الأسماك والسياحة.
- ٤٧ - وأشار إلى أن زيادة الاستثمار في الزراعة، بما في ذلك الزراعة الأسرية، سترك أثراً إيجابياً على الأمن الغذائي والتغذية في بلدان المنطقة، وقال إن الجماعة تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تعزيز تنمية الزراعة الأسرية. وستعزز المبادرات الرامية إلى تشجيع التعاون في مجال الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الإقليمي تنفيذ خطة الجماعة وستساعد على إيجاد الإطار المؤسسي اللازم لبناء القدرة على الصمود في مجال الزراعة الأسرية. ويؤدي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دوراً أيضاً بصفتها تكملة للتعاون بين الشمال والجنوب وللمساعدة الإنمائية الرسمية في
- تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والخبرات، وفي زيادة القدرات الوطنية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية.
- ٤٨ - وأردف قائلاً إن الجماعة ستواصل دعم الإجراءات الرامية إلى التصدي لجميع أشكال سوء التغذية، ولا سيما في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك الأنشطة التدريبية للمسؤولين الرسميين والمنظمات المجتمعية. وستواصل الجماعة تعزيز نظام لإنتاج الأغذية يتسم بالاستدامة والشمول والكفاءة وبتنوع مشاركة صغار المزارعين ويحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. وتقر الجماعة بالتحديات الناجمة عن الأحوال الجوية البالغة الشدة التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وتشدد على أهمية الدعم المقدم من المجتمع الدولي.
- ٤٩ - وقال إن الجماعة تجدد طلبها الحصول على الدعم المالي والتقني من الجهات الدولية الشريكة من أجل النهوض بتحقيق خطة الجماعة وأهداف التنمية المستدامة. وفي الإعلان الخاص بشأن الأمن الغذائي والتغذية الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٦، أعاد أعضاء الجماعة تأكيد التزامهم بتعزيز التنسيق بين الوكالات في بلدانهم من أجل تنفيذ خطة الجماعة، وبإشراك الجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة في جهودهم.
- ٥٠ - السيد نير (الهند): قال إنه بالرغم من إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام سكان العالم، لا يزال ملايين الفقراء يعانون من الجوع. والتعجيل بالنمو في الاقتصادات الزراعية والريفية ضروري لكسر الحلقة المفرغة التي يمثلها الفقر المدقع ونقص التغذية وسوء التغذية، وأساسي لتحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة. وذكر أنه يجب تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية.
- ٥١ - وأضاف قائلاً إن الهند، مع ازدياد إنتاجها للأغذية بمقدار خمسة أضعاف، انتقلت من مرحلة المعاناة من النقص في الأغذية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في غضون عقدين لتصبح مصدراً صافياً للأغذية. ويعزى نمو إنتاج الحبوب الغذائية إلى حد كبير إلى الجهود المؤسسية المبذولة لزيادة مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة عن طريق البحوث والإرشاد، والاستثمارات في البنية التحتية والقدرات البشرية في الأرياف، والدعم الائتماني، وعملية الشراء بالحد الأدنى من أسعار الدعم، وتعزيز المؤسسات الداعمة.
- ٥٢ - وأشار إلى أن العديد من النجاحات الزراعية في الهند نشأ عن قدرتها على وضع وتطبيق حلول مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة

عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، ويوم الأغذية العالمي. وأشار إلى أنها تقدم المساعدة إلى بلدان أخرى عن طريق برنامج الأغذية العالمي، وقد ساعدت خلال السنوات الخمس الماضية ٣٠ دولة في مناطق مختلفة من العالم بمبلغ يفوق ٢٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى تقديم المعونة الغذائية العاجلة للبلدان التي تمر بأزمات، فهي تشارك بنشاط بوصفها إحدى الجهات المانحة للمشاريع الإنمائية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكل الأمن الغذائي. فمُنذ عام ٢٠١٠، وبالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، نفّذت حكومة بلده مشاريع تهدف إلى الاستفادة إلى أقصى حد من برامج التغذية في المدارس، في بلدان منها أرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان، بمبلغ يفوق ٧٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعن طريق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تمّول أيضاً برنامجاً تبلغ ميزانيته ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة تلك البلدان على ضمان الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة. والعمل جارٍ على تنفيذ مشروع مشابه لتنمية الحيازات الصغيرة في طاجيكستان من خلال مساهمة روسية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ قدره ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٥٧ - واختتم قائلاً إن روسيا استضافت الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأوروبا الذي نظّمته منظمة الأغذية والزراعة في أيار/مايو ٢٠١٨، التي اعتمدت خلالها توصيات من أجل تعزيز استقرار نظم الأغذية الزراعية في أوروبا ووسط آسيا، ووضع نهج للإيكولوجيا الزراعية، وتطبيق التكنولوجيا الرقمية في الزراعة، وتعزيز عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي الحراجة ومصادر الأسماك.

٥٨ - السيد ألبرتو كاراسو (كوستاريكا): رحب بالموافقة على عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، وأكد أهمية الأمن الغذائي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالقضاء على الجوع، والصحة، والتجارة الدولية، وتعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك. وقال إن التقديرات تشير إلى أنه يصاب في كل عام واحد من كل عشرة من سكان العالم بالمرض بسبب تناول أطعمة ملوثة وأن ٤٢٠ ٠٠٠ شخص ماتوا نتيجة لذلك. وتتسبب الأطعمة التي تحتوي على بكتيريا أو فيروسات أو طفيليات أو مواد كيميائية ضارة في أكثر من ٢٠٠ مرض، بما في ذلك السرطان.

من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالزراعة، مثل الجمرات المنخفضة التكلفة، ونظم إنتاج البذور، وتكنولوجيا إدارة المياه. ولكن لا يزال من الضروري مواصلة تحسين الإنتاجية الزراعية لتلبية الطلب المتزايد، واستحداث المزيد من الممارسات الزراعية المستدامة، وإتاحة المدخلات الزراعية بأسعار معقولة، وربط المزارع بالأسواق، وزيادة إيرادات المزارع، وتحسين نظم توزيع الأغذية.

٥٣ - وقال إن حكومة بلده تتخذ خطوات لمضاعفة دخل المزارعين بحلول عام ٢٠٢٢. وللتأكد من أن خططها تبلغ المتلقين المستهدفين، أعدّ نظام بيومري لتحديد هوية الأفراد، يدعى آدهار. وأطلقت أيضاً منصة eNAM للتجارة الإلكترونية من أجل تحسين الربط بين صغار المزارعين والأسواق، وأعلن مؤخراً عن مخطط لإضافة القيمة إلى المحصول الزراعي. ويقدم مخطط جديد لتأمين المحاصيل الزراعية الدعم إلى المزارعين ويشجعهم على اعتماد ممارسات زراعية مبتكرة. وتُشجّع التعاونيات على إقامة مشاريع في مجالات جديدة للأعمال التجارية بغية تعزيز الاقتصاد الريفي، ويُزوّد جميع المزارعين ببطاقات تشير إلى حالة التربة، وتوظّف استثمارات كبيرة في تحسين انتشار سبل الري. وتماشياً مع تأييد الهند للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فهي لا تزال ملتزمة بتبادل خبرتها التقنية مع البلدان النامية الأخرى.

٥٤ - السيد شوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي قلق إزاء تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية. ورأى أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠ إذا بقيت الاتجاهات الحالية على حالها. ويلزم اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وأضاف أن مكافحة الجوع غير كافية؛ فيجب أن تكون الأغذية عالية الجودة ولا بد من اتباع نظم غذائية متنوعة من أجل الحد من انتشار الأمراض غير المعدية. ويمكن أن تعاني البلدان من حالات سوء التغذية والسمنة معاً نتيجة اتباع نظم غذائية غير متوازنة.

٥٥ - وقال إن الاتحاد الروسي يؤدي دوراً رئيسياً في ضمان الأمن الغذائي على الصعيدين العالمي والإقليمي بوصفه أحد أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للمنتجات الغذائية. وهو يسعى إلى كفاءة النمو المستدام للقطاع الزراعي، والحد من الآثار الضارة للظواهر المناخية، واستخدام الأراضي وغيرها من الموارد على نحو أكثر فعالية.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وتثني على مبادرات من قبيل

الأمن الغذائي من خلال نقل التكنولوجيا الزراعية ودعم بناء القدرات ومعاهد البحوث الزراعية.

٦٣ - السيد بصاديق (الجزائر): قال إنه على الرغم من أن العديد من البلدان كثفت من جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، وتمكين صغار المزارعين والمرأة الريفية، وتحسين فرص الحصول على الغذاء وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تكييف الزراعة مع تغير المناخ وآثاره، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه تلك الجهود يتمثل في ضمان الأمن الغذائي المستدام في أعقاب الأزمات الخارجية المتعددة الأبعاد. فلزيادة في عدد الجوعى في العالم آثار مباشرة على الأمن والاستقرار السياسي والنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وتهدد بعض الأهداف الإنمائية التي تحققت.

٦٤ - وفي الجزائر، ازداد الوعي بضعف البلدان النامية حيال الصدمات الخارجية وعدم كفاية الإنتاج لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان عقب أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقال إن الأمن الغذائي يعتبر مسألة سيادة، مما يجعله هدفا استراتيجيا للبلد. ويجري تنفيذ سياسة نخضة ريفية وزراعية وطنية باتباع نهج كلي ومتعدد القطاعات، وذلك بهدف مكافحة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية عن طريق تحفيز الاستثمار في القطاع الخاص.

٦٥ - وأضاف أنه جرى تحديد استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام نموذج جديد للنمو يسمح بإعادة صياغة وتنسيق الأهداف الإنمائية الوطنية وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية القائمة على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والمياه. وتمثل الأهداف الرئيسية لتلك الاستراتيجية، التي تغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٥، في ضمان الإدارة المستدامة للمواثل الطبيعية، والمساهمة في تنويع الإنتاج والصادرات، والحد من اختلال التوازن التجاري في السلع الزراعية، ووضع سياسات مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي.

٦٦ - وأردف قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يروج لحلول شاملة تهدف إلى ضمان توافر ما يكفي من الغذاء بأسعار معقولة للفقراء من خلال الالتزام على المدى الطويل بإدماج الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج العامة. ومن الضروري أيضاً مكافحة المضاربة في سوق السلع الأساسية العالمية والتصدي لحالات الطوارئ الناجمة عن تغير المناخ. وشدد على أنه لا يمكن تحقيق عالم خال من الفقر والجوع وسوء التغذية دون الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية تتسم

٥٩ - وأوضح أن عولمة الإمدادات الغذائية والتعقيد المتزايد في السلسلة الغذائية أديا إلى زيادة قلق الجمهور إزاء سلامة الأغذية، ولا سيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية المتداولة على الصعيد الدولي. ولذا تدعو كوستاريكا إلى إذكاء وعي الجمهور بآثار الأغذية الملوثة على صحة الإنسان والرفاه الاقتصادي لصناعة الأغذية الزراعية. وأكد أن من الضروري دعم اتخاذ تدابير شاملة وإنشاء نظم تتسم بالفعالية والكفاءة لرصد السلامة في جميع مراحل السلسلة الغذائية. فكوستاريكا قدمت، في الدورة الحالية، مشروع قرار لإعلان يوم ٧ حزيران/يونيه "اليوم العالمي لسلامة الأغذية"، وهذا الإعلان سيمثل فرصة لإبراز العمل الذي تم إنجازه في هيئة الدستور الغذائي بغرض التشجيع على اعتماد الممارسات السليمة وزيادة وعي الجمهور بسلامة الأغذية.

٦٠ - السيد محمد (السودان): قال إن العالم لا يبدو أنه يتقدم في مجال القضاء على الجوع وتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، لأن الجوع أخذ في الازدياد بعد سنوات من التراجع؛ ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة لضمان استدامة الإمدادات الغذائية. وأضاف أن عدد الأشخاص الذين يواجهون ندرة الغذاء ازداد بسبب عوامل من بينها النزاعات المسلحة والنمو الاقتصادي البطيء وتغير المناخ، وهي عوامل تشكل تحديات كبرى للمجتمع الدولي وتتطلب بذل جهود حثيثة.

٦١ - واستطرد قائلاً إن القضاء على الفقر والجوع يقتضي زيادة الدخل في المناطق الريفية؛ لأن ٨٠ في المائة من السكان الضعفاء يعيشون في تلك المناطق، ومعظمهم يعتمدون على الزراعة ومصائد الأسماك. ويمكن أن تقوم الزراعة المستدامة الشاملة بدور رئيسي في تحسين سبل عيشهم. وأشار إلى أن القطاع الزراعي محرك رئيسي من محركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان حيث يحظى بمساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة فضلاً عن توافر المياه، مما يتيح له تنويع الزراعات والقيام بدور على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٦٢ - وأفاد بأن حكومة بلده اعتمدت استراتيجية زراعية وطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، تشمل أهدافها النهوض بالقطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته. وعلى المستوى الإقليمي، أطلقت جامعة الدول العربية مبادرة الأمن الغذائي العربي في عام ٢٠١٥ لتعزيز الأمن الغذائي عن طريق ضمان احتياطي من السلع الغذائية الاستراتيجية. ولتنفيذ هذه المبادرة، اعتمد قرار في القمة العربية في عام ٢٠١٧ يقضي بإنشاء آلية للاستثمار في قطاعي الزراعة والمواشي. ودعا الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى مساعدة السودان على تحقيق

حالات الجفاف والفيضانات التي تؤثر تأثيراً خطيراً على الفئات الضعيفة من السكان. وبالنظر إلى الطابع المعقد لهذه المسائل، يتعين على المجتمع الدولي اعتماد تدابير متعددة الأبعاد وتعزيز مفهوم شامل لنظام الأغذية. فالأمن الغذائي يتطلب نمواً اقتصادياً عادلاً، وخلق فرص العمل، وإدراج الدخل، وتحقيق التقدم التكنولوجي، ولا سيما في مجال الزراعة.

٧١ - وأفاد بأن نيكاراغوا وضعت استراتيجية وطنية لتحقيق السيادة والأمن في مجال الغذاء والتغذية لكفالة حصول الأسر في نيكاراغوا على القدر الكافي من الغذاء المغذي والصحي. وأضاف أن الإجراءات الأخرى تشمل تقديم الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة، من قبيل الائتمان والمساعدة التقنية، وتوفير سلات من الأغذية لضحايا تغير المناخ. وأدى الدعم الشامل للأسر الريفية والحضرية وسياسات الحد من الفقر إلى خفض سوء التغذية المزمن.

٧٢ - وقال إن حكومة بلده تعزز باطراد التدابير الرامية إلى مكافحة الجوع منذ عام ٢٠٠٧، بما في ذلك برنامج تقديم وجبة الغذاء في المدارس الذي تنفذه وزارة التعليم، وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بدعمه. وتوجد حلول لتحويل النظم الغذائية، لكن تنفيذها يتطلب إرادة سياسية أكبر من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأكد أن وسائل التنفيذ تكتسي أهمية كبرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٣ - السيدة باركر - مورفي (جامايكا): قالت إن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في جامايكا ازدادت في عام ٢٠١٦ نتيجة لتكثيف برامج دعم المزارعين التي أطلقتها حكومة بلدها والزيادة في الاستثمار الخاص. ومع ذلك، لا تزال تلمس الحاجة إلى بذل المزيد من جهود التنمية بغية معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وبناء سبل عيش مستدامة وقادرة على الصمود، ودعم النظم الغذائية المستدامة من خلال عمليات وضع سياسات شاملة للجميع وإقامة شراكات فعالة.

٧٤ - وأشارت إلى أن عوامل شتى لا تزال، في جامايكا، تؤثر في التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى، وصغر مساحة الأراضي المملوكة، ومحدودية توافر التكنولوجيا والأراضي الزراعية، وارتفاع تكلفة رأس المال. وشددت على أنه يلزم اتخاذ تدابير للتصدي للجوع والفقر في آن واحد وزيادة التدخلات في المناطق الريفية، حيث تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل. فبالنسبة لكثير من الدول الجزرية الصغيرة

بالمرونة والتنوع والإنتاجية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفاقد والمهدد من الأغذية.

٦٧ - السيد رسولي (أفغانستان): قال إن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة الزخم وتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان القضاء على الفقر وكفالة استدامة النظم الزراعية والغذائية، وتنشيط القطاع الزراعي، وتعزيز التنمية الريفية، وتمكين الفئات المستبعدة تقليدياً، ولا سيما صغار المزارعين وصغار المنتجين. وأضاف أن من المهم مواجهة التحديات الرئيسية، والتعجيل بإحراز التقدم وتحديد وسائل التنفيذ الرئيسية للقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والنهوض بالزراعة المستدامة. فتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود والتشجيع على حفظ الموارد والنظم الإيكولوجية واستعادتها يكتسيان أهمية كبيرة في ضمان رفاه الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما في المناطق الريفية وفي البلدان التي تشهد حالات نزاع أو حالات طوارئ.

٦٨ - وأشار إلى أن أفغانستان تعاني من نزاع مفروض من خارج البلد لعقود من الزمان، وتكافح تفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي على نحو متزايد؛ فالتقديرات تشير إلى أن نحو ٤٥ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وأردف قائلاً إن لتغير المناخ أيضاً أثراً عميقاً على الأمن الغذائي، وهو يتجلى في مخاطر طبيعية متكررة وأشد وطأة. فنقص تساقط الأمطار والثلوج أدى إلى زيادة المخاوف من تكاثر حالات الجفاف وغيرها من آثار تغير المناخ وتقلص مستوى المياه الجوفية، وهو يهدد المروج والقطاع الزراعي الذي يعمل فيه ٨٥ في المائة من الأفغان إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وخلص إلى القول إن حكومة بلده شرعت في تنفيذ البرنامج الوطني للأمن الغذائي والتغذية في عام ٢٠١٧، وانضمت إلى حركة النهوض بالتغذية العالمية وبدأت في التعاون مع مبادرة الأمن الغذائي والتغذية في جنوب آسيا، وذلك بهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذية في أفغانستان.

٦٩ - السيد هيرميديا كاستيلو (نيكاراغوا): قال إن على المجتمع الدولي أن يركز جهوده على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في البلدان النامية. فقد أصبح الأمن الغذائي والتغذية يشكلان تحدياً عالمياً ملحاً. وأكد من جديد، في هذا السياق، على ضرورة الالتزام على الصعيد العالمي بتحسين الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الغذاء.

٧٠ - ومضى يقول إن انعدام الأمن الغذائي الحاد غالباً ما ينطوي على تأثير غير متناسب في المناطق الريفية، ولا سيما على المرأة الريفية. وشدد على الأثر السلبي لتغير المناخ على الزراعة وعواقب

والتغذية في بلدان مثل بنغلاديش. فمعظم الناس يشتغلون بالزراعة في بنغلاديش. وأضاف أن حكومة بلده تقوم بإمداد المزارعين بالمدخلات الزراعية بهدف تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وتسعى جاهدة لضمان الزراعة المربحة والتغذية الجيدة والأمن الغذائي وإنتاجية المحاصيل من خلال الاستثمار والتكنولوجيا والميكنة والتخصص والتسويق وتمكين المرأة. وأفاد بأنها اتخذت خطوات لتعزيز الإنتاج والإيرادات وتشجيع تنوع المحاصيل، واستخدام الموارد الطبيعية، والادخار البالغ الصغر. وبذلت أيضا جهود لضمان التكامل الإنمائي للمزارعين في المناطق النائية والصعبة.

٧٩ - واستطرد قائلاً إن بنغلاديش استثمرت استثمارات كبيرة لتكثيف قطاعها الزراعي مع تغير المناخ. وعمل علماء الزراعة على ضمان الأمن الغذائي والتغذوي من خلال إنتاج محاصيل مقاومة لتغير المناخ والملوحة. ويجري أيضا إقامة مرافق حديثة لتخزين الأغذية لمنع تلف الأغذية وللحفاظ على جودتها.

٨٠ - ومضى يقول إن بنغلاديش، بعد أن حققت الاكتفاء الذاتي من الأغذية، تركز الآن على ضمان التغذية المناسبة لشعبها. فخطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بالتغذية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ تركز على الأطفال والمراهقات والحوامل والأمهات المرضعات لتحسين التغذية والقضاء على سوء التغذية. ونفذت أحكام قانونية قوية لمنع الغش في الأغذية، واتخذت خطوات أيضا لتطوير قطاع مصائد الأسماك. وأضاف أن تعاون شركاء التنمية من أجل زيادة حجم التجارة والاستثمار في قطاع الزراعة يكتسي أهمية بالغة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في بلدان مثل بنغلاديش.

٨١ - السيد محمد باند (نيجيريا): قال إن حكومة بلده تقرر بالربط بين القضاء على الجوع وسوء التغذية وتمكين سكان الريف من خلال تحويل النظم الزراعية والغذائية، وهي تدرك أيضا أهمية أسواق الأغذية المحلية والداخلية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وبما أنه من المتوقع أن تكون نيجيريا ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بحلول عام ٢٠٥٠، فقد ركزت على التحديث الزراعي من أجل تعزيز الصناعات المرتبطة بالزراعة وتوفير فرص العمل والدخل.

٨٢ - وقال إن حكومة بلده نفذت تدابير ترمي إلى تكثيف الجهود المبذولة للقضاء على الجوع وسوء التغذية؛ وهي تعمل أيضا على تعزيز سلاسل القيمة المراعية للتغذية السليمة وتنوع إنتاج الغذاء واستهلاكه على مستوى الأسر المعيشية مع تكثيف الدعوة من أجل تغيير السلوك فيما يتعلق بالشباب والزراعة. وأشار إلى أن سياسة

النامية، تعطل الكوارث الطبيعية بشدة التجارة وإمكانية الوصول إلى الأسواق. وأوضحت أن الاستجابة الفعالة تتطلب فهم ما للتفاعلات الدينامية للكوارث الطبيعية وتغير المناخ من أثر على إنتاج السلع، وبخاصة في القطاع الزراعي. وبما أن جامايكا من البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، فهي معرضة بشكل خاص للصدمات الاقتصادية الخارجية وتغير المناخ، وهي تضع في اعتبارها الحاجة إلى تعزيز قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود.

٧٥ - ومضت تقول إن أنماط الاستهلاك الغذائي الجديدة أدت إلى زيادة انتشار أمراض السمكة والأمراض غير المعدية، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والسكتة الدماغية وأمراض القلب والسرطان. وفي حين تؤدي الزراعة دورا مباشرا في القضاء على الجوع والفقر المدقع، فإنها أيضا أساسية لتحقيق الكثير من أهداف وغايات التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة والمياه والتنوع البيولوجي والمدن المستدامة. ولذا من الضروري ضمان زيادة التماسك بين الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمراض غير المعدية.

٧٦ - واسترسلت قائلة إن حكومة بلدها بصدد اتخاذ تدابير تكفل لسكان البلد الحصول على إمدادات غذائية مستمرة ومغذية، بسبل منها تشجيع إنتاج الأغذية في جامايكا، والاستثمار في الإنتاج الزراعي المحلي والصناعات الزراعية، وتعزيز الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية ومصائد الأسماك. وستتطلب كل هذه الإجراءات زيادة الاستثمار، وبيئة تجارية متعددة الأطراف تعمل بكفاءة، وأسواق سلع غذائية محلية فعالة.

٧٧ - السيد بن مؤمن (بنغلاديش): قال إن من المذهل أن يظل ملايين الناس يعانون من الجوع في اقتصاد عالمي مترابط إلى حد كبير وفي ظل تقدم تكنولوجي لم يسبق له مثيل يوفر إمكانات هائلة لتحقيق الرخاء. ومنذ عام ١٩٧١، وعلى الرغم من تراجع الأراضي الصالحة للزراعة بسبب النمو السكاني والتوسع الصناعي والآثار الشديدة لتغير المناخ، ضاعفت بنغلاديش إنتاجها من المحاصيل ثلاثة أضعاف وأصبحت الآن تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم في تربية الأسماك في المياه الداخلية بفضل السياسات التي تهدف إلى تحويل القطاع الزراعي، والنهوض بالتنمية الريفية، وتمكين الفئات المهمشة وحماية صغار المزارعين وصغار المنتجين.

٧٨ - وأكد أن تعاون الشركاء في التنمية بزيادة التجارة والاستثمار في القطاع الزراعي هو أمر حيوي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي

لتكثيف التنسيق بين جميع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وهي تؤيد تماما إصلاح الحوكمة العالمية كأساس لشراكة عالمية تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقال إن التعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لا يزال عنصراً هاماً في الاستراتيجية الغذائية الوطنية.

٨٧ - **تولى السيد براكيثي (موناكو)**، نائب رئيس اللجنة، رئاسة الجلسة.

٨٨ - **السيدة سوك (كمبوديا)**: قالت إن الزراعة أسهمت إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي الذي شهدته كمبوديا على مدى العقود الأخيرة بما يفوق متوسطه ٧ في المائة، مما أدى إلى خلق فرص عمل مستدامة وزيادة دخل ملايين الكمبوديين في المناطق الريفية. وقد أدرجت التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في عدد من التدابير، منها الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٨.

٨٩ - وأضافت أن حكومة بلدها تركز، في مسعى منها لمواصلة تطوير القطاع الزراعي، على الاستثمار في البنى التحتية الريفية والري، وعلى تشجيع استخدام أصناف نباتية أفضل، وتحسين التكنولوجيات وخدمات الإرشاد الزراعي، وتشجيع المحاصيل الزراعية - الصناعية ذات القيمة المضافة العالية والائتمان الميسور التكلفة. وأعربت عن تقدير حكومة بلدها للدعم التقني والمالي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى في هذا الصدد. وقالت إن حكومة بلدها تولي الأولوية لتكثيف الزراعة وتوسيع خدمات الدعم وتحسينها، بما في ذلك إجراء البحوث ونشر التكنولوجيات الجديدة وتوزيع المدخلات الزراعية والقروض الريفية، بغية زيادة الإنتاجية الزراعية وتلبية الطلب امتثالاً لشروط الكمية والجودة والسلامة والمتطلبات الدولية.

٩٠ - وأوضحت أن تنفيذ خطة العمل الوطنية لتحدي القضاء على الجوع في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ مكن كمبوديا من القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. وأفادت بأن بلدها حصل على جائزة من الأمم المتحدة مكافأة له على خفض معدل الجوع بمقدار النصف قبل عام ٢٠١٥ الذي كان الموعد المحدد لذلك. وقد أدرجت التغذية في الإرشاد الزراعي من خلال بذل جهود بناء القدرات من المستوى الوطني إلى مستوى المجتمعات المحلية. وأفادت بأن كمبوديا أحرزت تقدماً هاماً في جعل

النهوض بالزراعة التي اعتمدتها حديثاً تناولت التعليم والبحوث والابتكار في مجال الزراعة، وضمان مراقبة الجودة وإمكانية الحصول على شتلات محسنة، وتوحيد الممارسات الزراعية. فالسياسات الزراعية تولد بالفعل الأمن الغذائي، وتتصدى لمشكلة الجوع الشديد وتقلب مسار سوء التغذية، خاصة بين الأطفال دون الخامسة من العمر والنساء.

٨٣ - وشدد على أن نيجيريا تقوم بإثراء برامجها للتدخلات الزراعية بتركيز جهودها على توسيع نطاق عمليات إضافة القيمة وسلاسل الإمداد النهائية، وزيادة التغطية الوطنية لخدمات الإرشاد وتعزيز مبادرات الشركات المبتدئة، ولا سيما لفائدة الشباب والنساء. وتهدف مبادرات حكومة بلده إلى تعزيز إدارة المخاطر وتمويل سلسلة القيمة وبناء القدرات على المدى الطويل وإضفاء الطابع المؤسسي على حوافز التنمية الزراعية، وتأمل أن يزداد اهتمام المستثمرين بالقطاع الزراعي النيجيري.

٨٤ - **السيد بيلان (أوكرانيا)**: قال إن بلده سيحيي قريبا الذكرى السنوية الخامسة والثمانين لمجاعة هولودومور التي عانى منها بسبب النظام السوفييتي، وإنه يدرك تماماً الثمن الباهظ للجوع. ولا يزال عدد الجياع في العالم مرتفعاً بشكل غير مقبول؛ وأكد أن حكومة بلده مستعدة لمساعدة العالم على التصدي للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على الصعيد العالمي.

٨٥ - وأوضح أن أوكرانيا تمر حالياً بإحدى أصعب المراحل في تاريخها الحديث، وأعرب عن امتنان بلده للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، على ما قدموه للحكومة من دعم ومساعدة بغية مواجهة التحديات الإنسانية الراهنة. وأكد أن أوكرانيا تظل، على الرغم من الظروف الصعبة، من بين أقوى الجهات الفاعلة في سوق المواد الغذائية الدولية؛ وهي إحدى أكبر عشرة بلدان مصدرة للحبوب في العالم، إذ خصصت أكثر من نصف محاصيل الحبوب لعام ٢٠١٨ للتصدير. وأضاف أن أوكرانيا تسعى، بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلى مواصلة تشريعاتها الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق باللائحة التقنية ومعايير جودة الأغذية وسلامتها. وتهدف سياستها الزراعية إلى إصلاح فروع الزراعة الأساسية، بما من شأنه أن يهيئ الظروف المؤاتية لتنفيذ الصكوك المالية وجذب الاستثمارات.

٨٦ - وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى خفض مستوى الجوع في العالم إلى النصف، وعن تشجيعها

أقصى درجات إنتاج المحاصيل المحلية القائمة على أساس التكنولوجيا الحديثة وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، بما في ذلك الزراعة في النظام المغلق والزراعة المائية، وللاجتذاب الاستثمار الأجنبي.

٩٥ - وأوضح أن استضافة بلده لمكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أبو ظبي تأتي في إطار سعيه لتعزيز مكانته كمركز إقليمي وعالمي ودعمًا للتنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أطلق بلده عددا من مبادرات الأمن الغذائي، منها خطط لتوزيع الغذاء على الأسر المحتاجة والقضاء على إهدار الطعام، وتدريب العاملين في القطاع الزراعي وتقديم الخدمات التسويقية لهم، وتشجيع اعتماد التكنولوجيا الزراعية الحديثة القائمة على الاستدامة في جميع مراحل سلسلة الإمداد. وقد قام بلده أيضا بتنويع مصادره للأمن الغذائي عن طريق تأمين إمداداته الغذائية من خلال مشاريع استثمار غذائية وإنمائية في جميع أنحاء العالم.

٩٦ - ورأى أن تحديا عالميا كالأمن الغذائي يتطلب حلولاً قائمة على التعاون بين البلدان في مجالات تشمل الزراعة والتجارة والقطاعات الإنتاجية غير التقليدية والبحث العلمي. واعتبر أن هذه الجهود سوف تؤدي إلى الارتقاء بمنظومة إنتاجية متكاملة تقوم على التعاون بين الحكومات والوكالات الإنمائية والبحثية، والقطاع الخاص، من خلال الربط بين مختلف المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي.

٩٧ - السيد فاينغا تون (توغا): قال إن التنمية الزراعية تمثل أولوية اقتصادية عليا لحكومة بلده نظراً لارتباطها بالأمن الغذائي والتغذية ودعم سبل العيش، في كل من المجتمعات المحلية الحضرية والريفية. وذكر أن توغا تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الزراعي من خلال أنشطة تهدف إلى الحد من خطر انعدام الأمن الغذائي والفقر ومن خلال زيادة مساهمة الزراعة عموماً في الناتج المحلي الإجمالي لتوغا.

٩٨ - وذكر أنه، في إطار الجهود التي تبذلها حكومة بلده لتحسين الروابط القائمة بين القطاعات ذات الصلة، أطلقت وزارة الزراعة والسياحة ومصادر الأسماك مبادرة تشمل تعزيز الاستخدام المستدام للأغذية والموارد المحلية، بهدف الأخذ بنهج متكامل لمعالجة التحديات المتعددة القطاعات المتصلة بالزراعة. ورأى أن الآثار الضارة لتغير المناخ تشكل إحدى التهديدات الرئيسية المباشرة وغير المباشرة للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في توغا، التي لا تزال تبحث عن نظم جديدة للإنتاج الزراعي المرن والمتكيف مع المناخ، وذلك من خلال مجموعة من المشاريع، بما في ذلك في إطار مشروع نظم إدارة الأراضي

نظام الحماية الاجتماعية أكثر ترابطاً وفي دمجها في منظومة متكاملة ومتسقة وفعالة.

٩١ - السيد تانغ تيانكسي (الصين): قال إن النزاعات الإقليمية وتناقص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وتغير المناخ تعني أن الأمن الغذائي لا يزال يشكل مصدر قلق على الرغم من التطور السريع الذي شهدته مجالات الزراعة والعلوم والتكنولوجيا، وزيادة المطردة في إنتاج الأغذية، واستقرار طلب المستهلكين، وتخفيف وطأة العرض والطلب الدولي على الغذاء. وشدد على أن القضاء على الجوع يتطلب نمواً اقتصادياً عادلاً وشاملاً للجميع ومستداماً ونظاماً تجارة زراعية عادلاً ومنصفاً ومستداماً.

٩٢ - ورأى أنه ينبغي للمجتمع الدولي زيادة الدعم الزراعي من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للمساعدة في زيادة إنتاجها الزراعي والحفاظ على الأمن الغذائي. واعتبر أنه ينبغي للبلدان أن تعزز بنيتها التحتية الزراعية وتشجع العلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي. وأفاد بأن الصين ستعزز، في المستقبل، تبادلاتها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومبادرة الحزام والطريق، والتدريب على التعاون فيما يخص المشاريع، وذلك لمساعدة بلدان أخرى على تعزيز قدراتها الزراعية وتحسين أمنها الغذائي.

٩٣ - وأفاد بأن الصين قررت، في عام ٢٠١٨، تنفيذ استراتيجية لتنشيط المناطق الريفية والتنمية الزراعية، وقامت بتوسيع نطاق تنفيذ السياسات التي يستفيد منها المزارعون، مما أدى إلى نمو مطرد في قدراتها الإنتاجية الزراعية. وقال إن حكومة بلده طبقت أيضاً مفهوماً إنمائياً جديداً يولي أهمية أكبر للعلوم والتكنولوجيا الزراعية ويشجع تحديث الزراعة. وذكر أن الحزب الشيوعي الصيني أكد في مؤتمره التاسع عشر على أهمية الأمن الغذائي وعلى ضرورة أن يتولى الشعب زمام هذه المسألة. وأفاد بأن الصين وضعت، في عام ٢٠١٧، خطة وطنية للتغذية للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ لتعزيز التغذية من خلال تحسين السياسات والمعايير واللوائح وبناء القدرات التغذوية.

٩٤ - السيد الأميري (الإمارات العربية المتحدة): قال إن عوامل من قبيل الموقع الجغرافي، واستمرار النمو السكاني، وقلة الأراضي الصالحة للزراعة تضع ضغوطاً كبيرة على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة لها. وأوضح أنه على الرغم من قسوة الظروف المناخية، فقد اضطلعت حكومة بلده بعدة مبادرات فريدة لتعزيز الزراعة المستدامة، واتخذت تدابير لبلوغ

أقصر. ويجري نشر هذه التكنولوجيات في أوساط المزارعين وعمال الإرشاد الزراعي، وهي تؤدي دورا حاسما في تحويل أساليب الزراعة لضمان زيادة الإنتاج الغذائي. واختتم بيانه بمناشدة المجتمع الدولي ومختلف الجهات الفاعلة الوفاء بالتزاماتها بشأن التنمية الزراعية والقضاء على الجوع.

١٠٢ - السيد العلمي (المغرب): قال إن الأمن الغذائي يظل شرطا ضروريا لتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي ولضمان حياة حرة وكرامة. وقال إنه في الوقت الذي يعاني فيه ٨٠٠ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، يُطلب من المجتمع الدولي بأكمله زيادة الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة تزيد عن ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ من أجل تلبية احتياجات سكان العالم الذين يُقدر أن عددهم سيَفوق ٩ بلايين نسمة. وأوضح أن النزاعات وتغير المناخ والأزمات التي طال أمدها هي من بين الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء الزيادة الأخيرة في مستويات انعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية، ولا سيما في أفريقيا، حيث تهدد أزمة الغذاء الملايين على الرغم من النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته هذه القارة خلال العقد الماضي. وذكر أن الميزانيات الزراعية قد جرى تقليصها بشدة على مدى السنوات العشرين الماضية. وأوضح أن القارة تنفق أكثر من ٣٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على استيراد المواد الغذائية، على الرغم من أنها تمتلك أكثر من ٥٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في العالم.

١٠٣ - وأفاد بأن المغرب قد أيد البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي وضعتته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ووفر للبلدان الأفريقية حوالي ١٠٠ خبير في مجالات إدارة الموارد المائية، وتكثيف نظم المحاصيل على نحو مستدام، وتنويع الإنتاج، وتربية الماشية، وصيد الأسماك على نطاق محدود. وقد اتخذ أيضا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، خطوات لإنشاء صندوق استثماري ساهم فيه بأكثر من مليون دولار يُستخدم لمساعدة البلدان الأفريقية على زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز القدرة على مواجهة الأخطار، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

١٠٤ - وجدد دعوة حكومة بلده إلى إنشاء سوق زراعية أفريقية مشتركة بهدف تقليل الحد من التبعية الغذائية وتوفير منصة تتزود منها القارة. وأفاد بأن المغرب قد أطلق مشاريع للتعاون الزراعي مع بلدان أفريقية أخرى ترغب في الاستفادة من تجربة مخطط المغرب الأخضر، وهي استراتيجية بيئية تقوم على تحديث الزراعة وتنمية الزراعة الأسرية

المتكاملة والنظم الإيكولوجية الزراعية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٩٩ - وأردف قائلا إن تونغا تكافح ارتفاع مستويات الأمراض غير المعدية ذات الصلة بالأغذية والتغذية من خلال مبادرات تشمل تشجيع الأغذية المزروعة محليا وتربية الماشية للحد من الاعتماد على الأغذية المستوردة غير الصحية والباهظة التكلفة. وأعرب عن تقدير حكومة بلده للمساعدة التقنية والمالية المستمرة التي يقدمها شركاؤها الإنمائيون والتي تدعم المشاريع والمبادرات الخاصة بالتنمية الزراعية، وتسمح لتونغا بمواصلة جهودها الرامية إلى إعادة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني وتشجيع الزراعة المستدامة.

١٠٠ - السيد غوميندي (موزمبيق): قال إن بلده حدد الزراعة على أنها مجال يحظى بالأولوية في مجال التنمية، نظرا لاعتماد ما يفوق ٧٠ في المائة من سكانه على هذا القطاع لكسب الرزق. وأوضح أن ما يسود في موزمبيق من استخدام الأساليب البدائية لزراعة الكفاف الضيقة النطاق يعني أن إنتاج المحاصيل ظل على حاله دونما تغيير في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان عن الضعف منذ عام ١٩٩٠. ونتيجة لذلك، يعاني حوالي ٤٣ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وخمس سنوات من التقزم الشديد، في حين لم يحصل بقية السكان بعد على مستويات كافية من الأمن الغذائي والتغذية. وقد تعرضت موزمبيق كذلك للدمار من جراء الكوارث الطبيعية المتكررة مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير التي أثرت على الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية وعلى القدرات في هذا المجال. وذكر أن حكومة بلده تنفق موارد ضخمة على الواردات من الأغذية لتفادي حدوث حالات نقص.

١٠١ - وقال إنه، بغية تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، ما فتئت حكومة بلده تقوم بإصلاحات لتحويل الزراعة من زراعة كفاف إلى نظام أكثر إنتاجية وتركيزا على السوق؛ وأوضح أنه يجري تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة الإنتاج لتلبية احتياجاتهم الغذائية وبيع الفائض في الأسواق، مما سيوفر لهم نقديّة تمكّنهم من شراء سلع وخدمات أخرى، منها التعليم والرعاية الصحية. وذكر أن موزمبيق شرعت في تنفيذ برنامج للميكنة الزراعية، بالإضافة إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي ومشاريع الري، وأنها تركز على استخدام تكنولوجيات جديدة لتلبية الطلب على البذور المقاومة للمناخ القادرة على إنتاج المحاصيل في دورات

١٠٩ - السيد غاييتو (إثيوبيا): إن النزاعات والجفاف وتغير المناخ هي من ضمن العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم المحرز في مكافحة الجوع في العالم. وقال إنه من المؤسف جدا أن الجوع لن يتم القضاء عليه بحلول عام ٢٠٣٠ بالنظر إلى الاتجاهات الحالية. ورأى أن هناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات الزراعية وتوفير دعم دولي شامل فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات لاستعادة الزخم وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع والتغذية والزراعة المستدامة. وقال إن إثيوبيا تدعو شركاءها في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف إلى دعم تدابير التنمية الزراعية والريفية على الصعيد الوطني.

١١٠ - وأفاد بوجود استراتيجية إنمائية متكاملة في إثيوبيا تضع الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية في صلبها. وقال إن حكومة بلده واصلت تنفيذ حزمة شاملة من تدابير التنمية الريفية من خلال توسيع نطاق خدمات الإرشاد الزراعي، وضمان مشاركة أوسع للمجتمعات المحلية مع التركيز على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتوسيع نطاق الممارسات الناجحة، واستحداث أدوات جديدة في السياسات العامة. وأوضح أن تحديث القطاع الزراعي ستُعطي له الأولوية في السنوات المقبلة. وذكر أن إثيوبيا تواصل تنفيذ التزاماتها العالمية والإقليمية للتصدي لسوء التغذية، وقد حققت انخفاضاً كبيراً في عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم. وقد دأبت أيضاً، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، على تنفيذ تدابير تحقيق الأمن الغذائي بمهدف التصدي لانعدام الأمن الغذائي.

١١١ - ومضى يقول إن حكومة بلده، سعيًا منها للتخفيف من حدة التأثيرات الضارة لتغير المناخ والتكيف معها، تروج للزراعة الخضراء القادرة على التكيف مع المناخ، وقد قامت بتعبئة المجتمعات المحلية للمشاركة في أنشطة المحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها، كتنمية الغابات والحفاظ على التربة والمياه. وقد حقق برنامج شبكات الأمان الإنتاجية الذي وضعته الحكومة نجاحاً كبيراً في توفير أصول لفائدة أكثر الفئات ضعفاً. وقال إن إثيوبيا تواصل اتخاذ تدابير لبناء القدرة على الصمود وتعزيز التأهب للكوارث وضمان الأمن الغذائي. وسيظل التصدي لحالات الطوارئ بدعم من شركائها في التنمية أولوية. ودعا الشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨) بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

على نحو شامل للجميع. وذكر أن المبادرة من أجل تكيف الفلاحة الإفريقية التي أطلقها المغرب في عام ٢٠١٦ للحد من قابلية التأثر بتغير المناخ تكتسي أهمية أساسية في إضفاء نهج علمي على سياسات واقعية تعود بالنفع على المزارعين الأفارقة.

١٠٥ - وأفاد بأن المغرب نفذ عدداً من المشاريع لزيادة المساعدة على تحسين الأمن الغذائي والتنمية الريفية في أفريقيا، بما في ذلك توفير الأسمدة الرخيصة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وأنشأ برنامجاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع منظمة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ لمساعدة بلدان أفريقية أخرى.

١٠٦ - السيدة بويشا دي ألميدا (البرازيل): قالت إن الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧، ومفاده أنه من غير المرجح أن تتحقق غايات الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بوتيرة التنفيذ الحالية، يجب أن يُفهم على أنه نداء عاجل إلى العمل في السنوات المقبلة. وقالت إن وفد بلدها يرحب بإعلان عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨).

١٠٧ - وأضافت أن خطة عمل أديس أبابا قد حددت الوسائل اللازمة لمكافحة الجوع وسوء التغذية. ومع ذلك، سيتوقف التنفيذ على توافر الموارد الكافية لتمويل الالتزامات. وأضافت أن زيادة الاستثمار في الزراعة وفي المناطق الريفية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لها أهمية بالغة لبناء القدرة الإنتاجية في البلدان النامية، لا سيما في المزارع الأسرية. وشددت في الوقت نفسه على ضرورة الحد من الإعانات الزراعية الضخمة التي تقدمها البلدان الغنية لمزارعيها والتي تؤدي إلى احتلال أسواق الغذاء الدولية، لأنها تشكل خطراً مباشراً على تنمية قطاعات زراعية قوية في البلدان النامية.

١٠٨ - ورأت أن الهدفين ١ و ٢ من أهداف التنمية المستدامة مرتبطان ارتباطاً جوهرياً. وذكرت أن تجربة البرازيل أظهرت أن تدابير الحماية الاجتماعية يمكن أن تسهم في كسر حلقة الفقر، عندما تقترن بالتنمية الزراعية والريفية الأوسع نطاقاً وبالتركيز بوجه خاص على الاحتياجات الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعات. وقالت إن البرازيل تؤيد اقتراح إعلان يوم ٧ حزيران/يونيه يوماً عالمياً لسلامة الأغذية، لأن سلامة الأغذية تؤثر بصفة خاصة على الأطفال والسكان الذين يعانون الفقر المدقع والجوع.

١١٢ - السيد موسوندا (زامبيا): قال إن من الواضح أن العالم لا يعضى حالياً في الطريق الصحيح نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠؛ بل لقد زاد عدد الجوعى وعدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات. وأضاف أن الأخطار التي تهدد الأمن الغذائي في أماكن عديدة بسبب تغير المناخ وانعدام الاستقرار السياسي تعوق إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال بناء سبل عيش قادرة على الصمود، ودعم النظم الغذائية المستدامة من خلال سياسات زراعية شاملة للجميع. وشدد أيضاً على ضرورة ربط الاستجابات القصيرة الأجل للآزمات الإنسانية بالجهود الإنمائية الطويلة الأجل.

١١٣ - وقال إن حكومة بلده تقوم، سعياً منها لوضع حد لعمالة تتصف بأنها غير صحية ومكثفة وغير مقبولة وتستخدم فيها تقنيات أو معدات عفا عليها الزمن، بتنفيذ مشاريع لتعزيز التنمية الزراعية وسلاسل القيمة من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة، التي تشكل نسبة ٧٠ في المائة من صغار المزارعين وتساعد في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم. وأفاد بأن توزيع ٧١ جراباً و ٩٤ محراثاً حتى الآن قد أدى إلى تحسين إنتاج ودخل النساء المعنيات وأسرهن. ورأى ضرورة تعزيز هذه الآلات والتكنولوجيات ودعمها لتمكين المرأة والحد من المضاعفات الصحية للعمل اليدوي.

١١٤ - ومضى يقول إن نقص التغذية متوطن في أجزاء كثيرة من زامبيا ويشكل تهديداً خطيراً للنمو المعرفي ولرفاه العديد من الناس. وقال، إن حكومة بلده قامت، سعياً منها لضمان قوة عاملة منتجة وسكان أصحاء، بتنفيذ تدابير لمنع نقص المغذيات الدقيقة وتعزيز الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية وعلى الصعيد الوطني. وقد أعطت الأولوية للإصلاحات التشريعية والبحوث في مجال الأغذية والتغذية لضمان استيفاء المعايير الوطنية، وهي تعكف على التصدي للقيود الهيكلية التي تحد من الوصول إلى الموارد المائية والمدخلات والتمويل وخدمات الإرشاد الزراعي والأسواق. وأعرب عن ترحيب زامبيا بتنشيط الشراكات القائمة من أجل تعزيز هذه الجهود.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.